

Distr.: General  
12 December 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

## حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

#### أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/74/353). وكان معروضا على اللجنة أيضا التقرير المرحلي السنوي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/74/177). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برودود خطية وردت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتجاوزت اللجنة أيضا مع اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.

#### ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة في الجزء الثاني من قرارها ٢٦٢/٦٩، يجري تنفيذها بواسطة ٢٠ مشروعا استراتيجيا، وهذه المشاريع معروضة في المرفق الأول للتقرير المرحلي الأول للأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/70/364). وتقرير الأمين العام قيد النظر هو التقرير المرحلي السنوي الخامس عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخماسية السنوات. وتشير اللجنة كذلك إلى أن مجلس مراجعي الحسابات ينجز سنوياً عملية مراجعة لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقدم تقريراً مرحلياً سنوياً عن ذلك، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧٠. الذي أقرت فيه الجمعية توصيات اللجنة الاستشارية. والتقرير قيد النظر هو تقرير المجلس



عن مراجعته السنوية الثالثة (A/74/177). ويرد موجز للجدول الزمني لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفروع الأولى من التقرير المرحلي السنوي الثالث للمجلس.

### ثالثاً - التقرير المرحلي السنوي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣ - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن تقريره المرحلي السنوي الثالث (A/74/177) يعكس تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٨ وهو مبني على عملية مراجعة أُجريت في الفترة من ١٨ شباط/فبراير إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. وخُصّ المجلس في استنتاجاته إلى أن تنفيذ الاستراتيجية يشوبه قصور في العديد من المجالات، بما في ذلك: إطار الإدارة؛ والسياسات والامتثال؛ وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية؛ وتعميم نظام أوموجا؛ وأمن المعلومات؛ وإدارة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ وترشيد التطبيقات والمواقع الشبكية؛ ومركز عمليات الشبكة المركزية؛ ومكتب خدمات المؤسسة؛ وتقليص التشتت، بما يشمل مراكز التطبيقات المؤسسية ووحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتطرق اللجنة الاستشارية لاستنتاجات المجلس وتوصياته في الفقرات ذات الصلة من الفرع "رابعاً" أدناه. وتغني اللجنة الاستشارية على مجلس مراجعي الحسابات لوضوح تقريره وجودته ولتقديمه تحليلات ومعلومات قيمة بشأن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ - ويقدم مجلس مراجعي الحسابات معلومات مُحدّثة عن حالة تنفيذ توصياته (A/74/177)، الفقرتان ٥ و ٦، والمرفق الأول) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث يُشير إلى أن من بين توصيات المجلس غير المفصول فيها حتى السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والبالغ عددها ٣٩ توصية، نُفذت توصيتان (٥ في المائة) تنفيذاً كاملاً، ولا تزال ٣٦ توصية (٩٢ في المائة) قيد التنفيذ، ولم تُنفذ توصية واحدة (٣ في المائة). ويلاحظ المجلس أن ٩٥ في المائة من توصياته السابقة لم تنفذ بعد، وأن ١٢ توصية من التوصيات المفتوحة البالغ عددها ٣٧ توصية هي توصيات مفتوحة منذ أكثر من سنتين. ويقدم المجلس في تقريره مزيداً من التوصيات بشأن الإدارة، والامتثال، وتعميم استخدام نظام أوموجا، وتجزئة الشبكات، وترشيد المواقع الشبكية، وكلها مواضيع سبقت الإشارة إليها ولم يتم بعد تنفيذ التدابير التي جاءت في التوصيات المتعلقة بها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق بطء معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وتشدد على ضرورة تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن المجلس تنفيذاً كاملاً وفي حينه.

### رابعاً - تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥ - يقدم تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس معلومات عن: (أ) حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛ (ب) الحالة النهائية لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ج) جوانب الإصلاح الإداري من حيث اتصالها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) نهج جديد

لإدارة؛ (هـ) المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(١)</sup>؛ (و) آخر مستجدات المبادرات الرئيسية<sup>(٢)</sup>؛ (ح) التوريد وإدارة الأصول على الصعيد العالمي.

٦ - وفيما يتعلق بالحالة النهائية للتنفيذ، يتضمن تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس لمحة موجزة عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى فترة التنفيذ وهي خمس سنوات (A/74/353، الفقرات ٩-٢٣). ويشير الأمين العام إلى تحقيق تحسُّن فيما يلي: معالجة التشتت في منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بطرق منها دمج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت تتبع لما كان يسمى سابقاً إدارة الدعم الميداني، في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتقليص العدد الإجمالي للتطبيقات؛ ودمج مكاتب المساعدة ومراكز البيانات؛ وبدء توفير خدمات الحوسبة السحابية؛ وتوفير مجموعات بيانات مشتركة للاستخدام في لوحات المتابعة؛ وصدّ الهجمات الإلكترونية؛ ووضع إطار لتقديم الخدمات المركزية؛ والنهوض بخطة الابتكار. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتقدم المحرز عموماً في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## ألف - تعليقات وتوصيات عامة

٧ - يذكر الأمين العام أن تقريره هو التقرير المرحلي الخامس والنهائي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه يقدم إحاطة شاملة بما استجد في حالة المبادرات والالتزامات الرئيسية الواردة في الاستراتيجية وحالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/74/353، موجز).

### التقرير المرحلي النهائي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإطار الزمني لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو ٢٠١٤-٢٠٢٠<sup>(٣)</sup>، وقد أُبلغت أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سينتهي في عام شباط/فبراير ٢٠٢٠ وفق المقرر حالياً. وبما أن فترة الخمس سنوات لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تنته بعد، تُوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً نهائياً عن تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يأخذ في الاعتبار الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، لتتظر فيه في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والسبعين.

(١) بما في ذلك الامتثال لأحكام نشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وسرية البيانات التي يحتويها نظام أوموجا؛ وإدارة أمن المعلومات؛ واستراتيجية إدارة التطبيقات؛ وتنميط النظم والمواقع الشبكية القديمة ودمجها؛ والحوسبة السحابية؛ واقتناء منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار النهج الجديد لإدارة سلسلة الإمداد.

(٢) بما في ذلك: نظام أوموجا؛ والتطبيقات المؤسسية؛ والدعم التشغيلي؛ وإدارة البيانات؛ وإدارة المعلومات؛ وأمن المعلومات واستعادة البيانات؛ والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات والشراكات المستجدة.

(٣) غُدِّل الإطار الزمني الخماسي السنوات الذي حدّد في خريطة الطريق الاستراتيجية أنه ٢٠١٣-٢٠١٧ (A/69/517، المرفق الأول) ليُصبح ٢٠١٤-٢٠٢٠، متشبيهاً مع التقرير الثاني للأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/71/400) (انظر A/71/400، التقرير المرحلي السنوي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الاستراتيجية المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرهونة بما قد تقرره الجمعية العامة عقب نظرها في التقرير المرحلي الخامس. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي النهائي المقبل عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقترحاته فيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناء على ما تحقق من نتائج وما صودف من تحديات ومسائل وما استُخلص من دروس من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال خمس سنوات في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

#### حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس يتناول مجموعة واسعة من المواضيع المتناولة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ٥ أعلاه)، لكن المعلومات المقدمة فيه هي في معظمها معلومات عامة وغير وافية ولا تساعد اللجنة على أن تحدد بوضوح إذا ما تحقق تقدم فعلي صوب الانتهاء من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس لا يقدم، عكس السنوات السابقة، لمحة عامة عن تنفيذ مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العشرين وعن التعديلات الرئيسية في المشاريع، ولا يقدم معلومات مستجدة مفصلة عن حالة تنفيذ مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجاري تنفيذها (انظر A/73/384، المرفق الثاني). وإضافة إلى ذلك، تُشير اللجنة إلى أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ أن بعض المشاريع الرئيسية، ومنها تلك المتعلقة بمكتب خدمات المؤسسة، ودمج التطبيقات وترشيده المواقع الشبكية، وعمليات الشبكة المركزية، أُشير إلى أنها أُنجرت بنسبة ١٠٠ في المائة رغم أن أهدافها لم تُحقق. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحرص على أن يقدم في التقرير النهائي عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معلومات وافية ودقيقة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك تقديم تفاصيل عن التحديات المُصادفة والدروس المستفادة وتحليل لأسباب النجاح أو الفشل في تنفيذ الأنشطة المقررة، بما في ذلك معلومات، على سبيل المثال، عن أثر أي مسائل عامة وترتيبات تنظيمية في التنفيذ.

#### الخطوات التالية

١١ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٦/٧٢ بء، أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ الإصلاح الإداري، بما في ذلك أداء المكتب الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتُنظر فيه في دورتها الخامسة والسبعين. وترى اللجنة أن المرحلة المقبلة، التي ستنتهي فيها فترة السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيكتمل فيها تنفيذ الهيكل الجديد لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المُعاد تنظيمه، تُتيح فرصة للقيام بما يلي: (أ) تقييم منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة ومدى تلبيتها لاحتياجات الأمانة العامة والدول الأعضاء؛ (ب) وإجراء تحليل أولي لأداء وأثر الهياكل الجديدة، ونموذج تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترتيبات التسلسل الإداري المزدوج التي يتبع بموجبها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم

العمليات؛ (ج) وإنجاز عملية لتحديد توجهه لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة في المستقبل، ويمكن أن تشمل هذه العملية إيجاد مقترحات للفترة التالية تتمثل في تحديد استراتيجية جديدة طويلة الأجل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو تدابير مرحلية لمعالجة التحديات الرئيسية والمسائل العالقة.

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام ذكر في تقريره السابق أن إدارة الدعم الميداني أصدرت إطارها للتكنولوجيا في الميدان الذي يحدد رؤية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة خلال السنوات الخمس المقبلة (٢٠١٨-٢٠٢٣). وتلقت اللجنة الانتباه إلى أن دمج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت تتبع لما كان يسمى سابقاً إدارة الدعم الميداني، في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار عملية الأمين العام للإصلاح الإداري لا تمثل سوى خطوة أولى في عملية إعادة التنظيم. فمن الضروري أيضاً أن يندمج هذان الكيانان على الصعيد العملي، بطرق منها وضع أهداف واستراتيجيات مشتركة، واعتماد أساليب عمل موحدة، والحد فعلياً من الازدواجية، وتحقيق أقصى قدر من التآزر. وترى اللجنة أن من الضروري دمج جميع عناصر الأمانة العامة في إطار استراتيجي مشترك وموحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان فعالية الأداء في مجالات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامتثال وعمليات أمن المعلومات، واستخدام الموارد بكفاءة وعلى نحو يجعل الكلفة مجدية. وترى اللجنة أن من الممكن الوفاء بما يقتضيه الطابع الخاص لمطلوبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان ضمن ذلك الإطار الاستراتيجي الموحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل دمج إطار التكنولوجيا في الميدان ضمن إطار استراتيجي موحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسري على جميع عناصر الأمانة العامة، بما في ذلك البعثات الميدانية، حتى يُضمن أن تُستخدم موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة وعلى نحو يجعل الكلفة مجدية.

١٣ - واللجنة الاستشارية، كما ذكرت في تقريرها السابق (A/73/759، الفقرة ٩)، كثيراً ما شددت على ضرورة إعداد بيان واضح للحالة في بداية ونهاية عمليات تنفيذ المبادرات الكبرى المحدثة للتحول والإصلاح في نط سير الأعمال ليتسنى معرفة أثر الإجراءات المتخذة<sup>(٤)</sup>. وإذ تشير اللجنة إلى قلة البيانات المتاحة عنفرادى وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بداية تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ترى أنه ينبغي إعداد بيان للحالة عند نهاية التنفيذ ليستخدم أيضاً كخط مرجعي في المبادرات المقبلة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إنجاز جرد لتحديد خط مرجعي لما يلي: (أ) جميع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب فئة الإنفاق؛ (ب) الموارد المتصلة بالموظفين، بما في ذلك الوظائف الثابتة والمؤقتة ووظائف المساعدة المؤقتة والمتعاقدون والخبراء الاستشاريون؛ (ج) الموارد غير المتصلة بالموظفين؛ (د) جرد أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الملموسة وغير الملموسة). وينبغي أن يشمل الخط المرجعي أيضاً على معلومات عن الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن التطبيقات المطوّرة و/أو المحفوظ عليها، ومشاريع ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية والمقررة (A/73/759، الفقرة ٩). وتشير اللجنة كذلك إلى أن الجمعية قد أقرت أيضاً، في قرارها

(٤) انظر على سبيل المثال A/69/610، الفقرتين ٢٢ و ٢٣ و A/70/7/Add.18، الفقرة ١٤ و A/72/7/Add.51، الفقرة ٣٧.

٢٦٢/٧٢ جيم، توصية اللجنة، بالنظر إلى حجم الموارد المنفقة سنوياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يدرج في وثائق الميزانية وفي وثائق أداء الميزانية لكل كيان من كيانات الأمانة العامة معلومات عن نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات المتصلة بها (A/72/7/Add.51، الفقرتان ٣٧ و ٣٨).

## باء - تعليقات وتوصيات بشأن جوانب محددة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

### ١ - الإدارة

١٤ - يقدم مجلس مراجعي الحسابات عدداً من الملاحظات والتوصيات بشأن الإدارة في تقريره (A/74/177، الفقرات ٨-١٤)، ومما تناوله: (أ) عدم اجتماع اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٨، مع أنه يُفترض فيها أن تجتمع مرة في السنة على الأقل وأن تتلقى تقارير فصلية عما استجد في المشاريع<sup>(٥)</sup>؛ (ب) عدم إعداد مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(٦)</sup> تقريراً سنوياً، واجتماعه مرتين فقط في عام ٢٠١٨، مع أن نشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنص على أن يجتمع كل ستة أسابيع (ST/SGB/2016/11). ويشير المجلس إلى ما للتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى من أهمية بالغة في تنفيذ عدد من المبادرات المقررة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تقليص التشتت، وترشيد التطبيقات والمواقع الشبكية، وإدارة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وهو يرى أن من المهم توفّر إطار إداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتسنى استعراض وتوجيه تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويوصي المجلس الإدارة بكفالة أن يكون إطار الإدارة الخاص بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إطاراً إدارياً، وبوضع إطار إدارة جديد على الفور، إن أزمع وضعه، حتى تتعزز آلية الإدارة.

١٥ - وذكرت الأمانة العامة أنها شرعت، استجابة للتوصيات السابقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، في إنجاز استعراض لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ ومن المزمع عرضه في بداية عام ٢٠١٩، تمشياً مع عملية الإصلاح الإداري، بما يشمل تفويض السلطة وتغييرات أخرى. ويذكر الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الخامس بأنه ذكر في تقريره عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (A/72/492) أن الدور الاستراتيجي والسياساتي والإداري والرقابي لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات سيركز على تطوير إدارة شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة ووضع استراتيجيتها وسياساتها العامة ومعاييرها والإدارة المركزية الفعالة للبيانات من أجل دعم عملية اتخاذ القرارات التنفيذية وضمان الجودة ورصد آليات الدعم والمساءلة. ويشير الأمين

(٥) اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يرأسها وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال والتي تتألف من ١٣ من كبار المديرين العاملين برتبة وكيل أمين عام، هي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في الأمانة العامة بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مكلفة بكفالة أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً محورياً وأن تسهم في تلبية احتياجات الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها في مجال تسيير الأعمال.

(٦) يتحمل مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسؤولية عن كفالة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي بشكل متسق ومنسق في جميع الإدارات ومراكز العمل، تمشياً مع أهداف الأمانة العامة والتوجيه السياسي العام الذي تقدمه اللجنة التنفيذية. ويتولى رئاسته رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، ويضم أعضاء برتبي مد-١ ومد-٢ يمثلون المكاتب والإدارات في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الاقتصادية والمحكمة.

العام أيضا إلى أن التوحيد القياسي للتكنولوجيا يشكّل وسيلة هامة لتفعيل الرقابة التقنية وتعزيز الإدارة. ويذكر كذلك أنه جارٍ دمج هيئات الإدارة المتفرقة حاليا في آلية واحدة ستغطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة، والإشراف على النظم المؤسسية التي لم تعد في مرحلة تنفيذها كمشاريع، والجوانب التقنية لتوفير البيانات المنظمة للمستخدمين ذوي الصلة دعماً لتنفيذ الولايات. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن رئاسة الهيئة المعنية بالحكومة ستكون مشتركة بين كل من إدارة الدعم العملي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وستتلقى كلاهما الدعم من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره الجهة الرائدة فيما يتعلق بالجوانب التقنية للتطبيقات والتكنولوجيا (انظر A/74/353، الفقرات ٢٤-٢٩).

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة شددت في قرارها ٢٦٢/٦٩، الذي أقرت فيه استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم أعمال الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وشددت أيضا على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية الطلبات المتزايدة للمنظمة نظرا إلى اعتمادها على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة. وتشدد اللجنة الاستشارية على وجوب أن تُعرض على الجمعية العامة أي تغييرات لإطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتأمل اللجنة أن يراعي الأمين العام، في عملية مواءمة ترتيبات إطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشديد الجمعية في قرارها ٢٦٢/٦٩ على أهمية أن تُدار عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتُقاد وتُنسق ويُتعاون فيها داخل المنظمة على نحو فعال لتجنب التشتت والازدواجية (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

١٧ - وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ بأهمية أن يقود رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات مسائل التوجيه والأداء العامة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظمة قيادةً مركزيةً وقويةً، وأكدت على ضرورة التفويض المناسب للسلطات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية المنقحة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن تفويض السلطة بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يكن قد حُدّد في وثيقة رسمية إلى حدود آذار/مارس ٢٠١٩. ويشير المجلس أيضا إلى أن الإطار العالمي لتفويض السلطة، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يتضمن صراحة تفويضا للسلطة بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/74/177، الفقرات ٢١-٢٤). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع ويعمم إجراءات تفويض السلطة وما يتصل بها من إجراءات متعلقة بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون مزيد من التأخير، وأن يُبلغ عن الإجراءات المتخذة في تقريره عن الإصلاح الإداري المشار إليه أعلاه (انظر الفقرة ١١ أعلاه).

## ٢ - سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامتثال لها

١٨ - ويلاحظ المجلس أنه تم، حتى شباط/فبراير ٢٠١٩، إصدار ٤٢ سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ٢٢ إجراء تقنياً؛ وأن لجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اجتمعت ثماني مرات في عام ٢٠١٨؛ وأن السياسات المتعلقة بإعادة استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسحوبة من الخدمة والتخلص الآمن منها وإدارة البيانات بحاجة إلى أن تُراجع؛

وأنه لم يتخذ أي إجراء من أجل صياغة سياسة بشأن الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع السابق نفسه، الفقرة ١٦). وفيما يتعلق بالامتثال، يلاحظ المجلس أن استعراضات امتثال مراكز التكنولوجيا الإقليمية لسياسات محددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تُنجز في عام ٢٠١٨، وأن العملية السنوية التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠١٨ لاستعراض امتثال الإدارات والمكاتب للسياسات وتصديقها هي بذاتها على ذلك كانت عملية محدودة، حيث إنّها ركزت على سياستين فقط (أمن المعلومات) من أصل ٤٢ سياسة سارية حالياً ولم تُقدم سوى خمسة كيانات من بين ٧٠ كيانا استمارات تصديق ذاتي مملوءة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي النهائي استعراضاً لحالة امتثال إدارات ومكاتب الأمانة العامة لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يحرص على أن تُتناول هذه المسألة في سياق المراجعة الجارية لنشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11) حتى تجسد الإصلاح الإداري (انظر A/74/353، الفقرة ٣٠).

### ٣ - أمن المعلومات

١٩ - يكشف المجلس أوجه قصور تشوّب تنفيذ مشروع خطة أمن المعلومات ذات العشر نقاط وتعلّق بالمجالات التالية: (أ) تجزئة الشبكات؛ (ب) تصنيف أصول المعلومات؛ (ج) التنفيذ الإلزامي لضوابط أمن المعلومات الموضوعة للمواقع الشبكية المتاحة للعموم:

(أ) يلاحظ المجلس أن الأمانة العامة اقترحت، من باب الاستجابة لما جاء في تقريره السابق، تجزئة الشبكات<sup>(٧)</sup> كبديل عن نشر المزيد من أجهزة الاستشعار في إطار نظم كشف الاختراق، ولكن عملية التجزئة لم تنجز بعد في مجمل الأمانة العامة. ونتيجة لذلك، ظلّ الدخول إلى الموارد الشبكية في أجزاء من الأمانة العامة غير خاضع للمراقبة، مما يتيح أن يعمد مهاجمون إلى استغلال تحكمهم بوحدة مضيئة واحدة مختربة ليصلوا إلى أهداف داخلية أخرى؛

(ب) يلاحظ المجلس أن تصنيف أصول المعلومات لم ينفذ بصورة شاملة. ورغم تحميل الإدارات والمكاتب المسؤولية عن تصنيف المعلومات على أساس حساسيتها، لا سبيل للتأكد من أنها صنفت جميع المعلومات بما يتماشى مع مستوى أمنها أو حساسيتها. ويشير المجلس إلى أن مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقر بالأهمية البالغة لتصنيف البيانات في ظل تزايد عدد الخروقات الأمنية المكتشفة والمبلغ عنها. ويشير المجلس كذلك إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أبلغه بأنه لا يملك القدرة على التحقق من إنجاز عملية تصنيف أصول المعلومات لأن المسؤولية عن ذلك يتحملها القائمون على الأعمال.

(ج) يلاحظ المجلس أن عملية الإدارة والامتثال والتنفيذ الإلزامي لضوابط أمن المعلومات الموضوعة للمواقع الشبكية المتاحة للعموم (وهو ما يُتحقق منه جزئياً بواسطة ثلاثة مقدمي خدمات خارجيين يجرّون تقييماتهم استناداً إلى منهجية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) عملية يمكن تجاهلها، وهو ما أفضى إلى جملة أمور منها كثرة المواقع الشبكية للأمم المتحدة غير الممتثلة للقواعد، وتزايد

(٧) تحدّ تجزئة الشبكات من القدرة على إلحاق ضرر ثانوي من خلال وحدة مضيئة واحدة مختربة، وتعزّز أمن الشبكات بصورة كبيرة.

تعرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمخاطر والخروقات الأمنية. ويلاحظ المجلس أيضاً أن مسائل متعددة في مجال ترشيد المواقع الشبكية لم تُعالج بعد، ومع ذلك أُشير إلى مشروع ترشيد المواقع الشبكية المتاحة للعموم على أنه أنجز بنسبة ١٠٠ في المائة، وأفيد بأن دمج المواقع الشبكية سيُنجز كنشاط تنفيذي متواصل داخل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويشير المجلس إلى أنه أُبلغ أن ضوابط إدارة المواقع الشبكية وما يرتبط بها من ضوابط امتثال قد وُضعت، وأن رئاسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات أبلغت رؤساء إدارات المواقع الشبكية المتاحة للعموم بمتطلبات تعهد المواقع الشبكية وبوجوب تسجيلهم مواقعهم الشبكية في منصة Unite Applications<sup>(٨)</sup>.

٢٠ - ولا يقدم تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس أي معلومات عن التقدم المحرز في معالجة أوجه القصور المشار إليها أعلاه. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة شددت في قرارها ٢٦٢/٦٩ (الجزء الثاني، الفقرات ١٢ و ١٦ و ١٨) على أهمية إدارة أمن المعلومات بطريقة محكمة خاضعة للمساءلة، وأقرت بضرورة كفاءة المراقبة المركزية لأمن المعلومات، بحيث يكون رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات السلطة المركزية المسؤولة عن أمن المعلومات. وإضافة إلى ذلك، وُضعت في إطار عملية الإصلاح الإداري هياكل تنظيمية كاملة لضمان الامتثال والمساءلة، بما في ذلك في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وشعبة التحول المؤسسي والمساءلة. وتلاحظ اللجنة ببالغ القلق عدم القيام بعد بتنفيذ الإجراءات البالغة الأهمية المتصلة بأمن المعلومات تنفيذاً شاملاً، وعدم التقيد بعمليات الإدارة والامتثال الموضوعية، وعدم إقامة آليات فعالة لرصد الامتثال للمبادئ التوجيهية والمعايير السارية ولضمان هذا الامتثال. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجعل السياسات والإجراءات المعنية ملائمة، وأن يحدّث نشرته بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11) من أجل تعزيز دور رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩ (انظر أعلاه)، وضمان الامتثال والتنفيذ التام لخطة العمل ذات العشر نقاط بشأن أمن المعلومات على سبيل الأولوية.

#### ٤ - خطة الاستثمارات الرأسمالية

٢١ - أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق إلى أنها أُبلغت بأن الأمين العام سيقدم في تقريره المرحلي السنوي المقبل تقييماً للاستثمارات الرأسمالية اللازمة للارتقاء بمستوى النظم المتقدمة على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك نظم إدارة المؤتمرات. وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنجز تحليلاً لمسألة استبدال المعدات والنظم المتقدمة لعدة أهداف منها: تعزيز القدرات لتلبية الاحتياجات الحالية والامتثال للمعايير القطاعية؛ وتقديم الخدمات اللازمة لتعهد تلك النظم، ولتشغيلها بنجاح؛ وتعزيز السلامة والأمن الماديين؛ وإتاحة إمكانية الاستعمال لفائدة ذوي الإعاقة؛ ودعم العمليات المستدامة من الناحية البيئية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المراقب المالي أنشأ فريقاً عاملاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لاستعراض الأصول وتحديد حجم وتوقيت الاستثمارات ومصادر التمويل. وسيحدد توقيت تقديم المقترحات بناء على نتائج الاستعراض. وتأمل اللجنة الاستشارية أن

(٨) أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن منصة Unite Applications أو Unite Apps هي منصة لجمع المعلومات عن التطبيقات في مجمل الأمانة العامة. وتقدم الإدارات هذه المعلومات عن طريق جهات التنسيق التي اعتمدتها. وقد صدرت تعليمات لجهات التنسيق المعنية لتكنولوجيا المعلومات في مجمل الأمانة العامة بتحديث المعلومات عن مواقعها الشبكية وعن الامتثال في منصة Unite Apps.

يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات مستجدة عن حالة إعداد خطة الاستثمارات الرأسمالية والجدول الزمني المتوخى للإنجاز.

٢٢ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام أصدر، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٧٣ عن خطة المؤتمرات، تقريراً يتضمن النتائج التي توصل إليها استعراض تدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها، ويتضمن كذلك الخيارات الأولية لأعمال التجديد وأعمال البناء الجديدة المحتملة التي تهدف إلى معالجة الوضع الحالي (A/74/471). وذلك التقرير، الذي يتناول أيضاً حالة معدات خدمات المؤتمرات المتقدمة، وتقرير اللجنة (A/74/7/Add.22) المتصل به معروضان حالياً على الجمعية العامة.

## ٥ - تعميم نظام أوموجا

٢٣ - ترد معلومات عن أنشطة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بنظام أوموجا في الفقرات ٤٩ إلى ٥٢ من تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس. وتفيد تلك المعلومات بما يلي: (أ) يقدم مكتب خدمات المؤسسة الدعم من المستوى الأول إلى نظام أوموجا على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع؛ (ب) يوفر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صيانة ودعمًا مستمرين لواجهات برامج التطبيقات بالنسبة للتطبيقات القديمة، والدعم للوحات متابعة إدارة الأموال من خارج الميزانية؛ (ج) جرى تدريب مديري قواعد بيانات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدريباً رسمياً ومدمجاً في فريق أوموجا لتعلم مهارات تخزين البيانات في الذاكرة وغيرها من الأنشطة الإدارية؛ (د) بالتعاون مع فريق أوموجا، وفي إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا، صمم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظاماً متكاملًا ليحل محل مختلف الأنظمة المستقلة القديمة وذلك دعماً لعملية إدارة المعدات المملوكة للوحدات، وصمم أيضاً نظاماً متكاملًا لدعم عملية جمع الأموال؛ (هـ) تم تدريب فريق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف الوحدات وأساليب العمل، واكتسب معرفة من مستوى معرفة الخبراء.

٢٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت، في تقريرها بشأن تقرير الأمين العام المرحلي الحادي عشر عن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع أوموجا، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١ خطة مفصلة لدمج فريق أوموجا في الأمانة العامة لضمان نموذج أعمال مستدام لمشروع أوموجا (A/74/7/Add.17)؛ انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، الجزء السابع عشر، الفقرة ١٦). وستعود اللجنة الاستشارية إلى النظر في مسألة تعميم نظام أوموجا، عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠٢١.

## ٦ - التشتت

٢٥ - سلّمت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ بأن الافتقار إلى الإدارة والقيادة الفعالتين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ارتفاع مستوى الازدواجية والتشتت في مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الأمانة العامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى الحد من ذلك التشتت في جميع مراكز العمل والبعثات الميدانية. وفي إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجري معالجة التشتت بطرق عدة منها مواصلة مواءمة التطبيقات مع مراكز التطبيقات المؤسسية المسؤولة عن تطوير الحلول المؤسسية التي ستحل تدريجياً محل النظم المحلية القديمة المتعددة

وستمكن من سحب هذه النظم من الخدمة، والاستمرار في مواءمة وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/72/7/Add.51).

٢٦ - ويشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن ٢٧ إدارة أو مكتباً ما زالوا لا ينسقون مواردهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند الاستفسار عن أسباب استمرار هذا الوضع، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كيانات الأمانة العامة لديها ميزانيات وأوليات منفصلة وتسلسل إداري منفصل، وبأنه لا يزال من الصعب ضمان أن توائم إدارات ومكاتب الأمانة العامة أولوياتها واستخدامها لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وما دامت ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متفرقة، فمن الأرجح أن يستمر انعدام التنسيق. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البدء بتنفيذ السلطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيُحسن من هذه الحالة لأنه سيفضي إلى تعزيز رصد وإدارة السلطة المفوضة إلى رؤساء الكيانات فيما يتعلق بالمجال الوظيفي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حين تلاحظ اللجنة الاستراتيجية أن دمج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت تتبع لما كان يسمى سابقاً إدارة الدعم الميداني، في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار عملية الإصلاح الإداري يشكل تقدماً هاماً صوب تحقيق الاتساق بين وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ترى أن من الضروري أن تتضمن نشرة الأمين العام المنقحة بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحكاماً تقضي بأن تقوم جميع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، على سبيل الأولوية، بمواءمة أولوياتها واستخدامها لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي النهائي تفاصيل عن حالة مواءمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٧ - وتشدد اللجنة الاستشارية كذلك على أهمية خضوع الميزانيات والمشاريع الممولة من كافة مصادر التمويل المخصصة لجميع المبادرات والعمليات التي تقوم بها الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستعراض من جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمن هياكل الإدارة القائمة، قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، على النحو المنصوص عليه في نشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11)، الفقرة ٢-٢ (ز)). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها ٢٦٢/٧٢ جيم، توصية اللجنة (A/72/7/Add.51، الفقرة ١٣) بوجوب أن تنقيد جميع إدارات وكيانات الأمانة العامة تقيداً تاماً باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة وبجميع الأحكام الواردة في نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المرحلي النهائي، معلومات مستجدة عن التقدم المحرز في كفالة التعاون الفعال بين جميع كيانات الأمانة العامة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن النقيذ بأحكام نشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11).

## ٧ - الابتكار

٢٨ - في مجال الابتكار، يقدم تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس معلومات عن تسخير التكنولوجيات المستجدة لإيجاد أدوات وحلول مبتكرة، وعن إقامة شراكات لدعم عمل كيانات الأمم المتحدة على النهوض بولاياتها. فعلى سبيل المثال، أنشأ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مختبرات للابتكار التكنولوجي تعمل كبيئة حاضنة للمؤسسات الناشئة وتتيح منصة للتعاون في حل المشاكل تجمع بين موارد الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وذلك لفائدة الدول الأعضاء في المقام الأول. وإضافة إلى ذلك، طور المكتب أدوات وحلولاً باستخدام تكنولوجيات رائدة، ومنها منصة للمحادثة بتقنيات الذكاء الاصطناعي تتيح التواصل بالمحادثة البشرية في نظم تكنولوجيا المعلومات. وأنشأ المكتب أيضاً منصة Unite Ideas للتفاعل مع الجمهور، وقد اعتمدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لتكون منصة موحدة للاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية متاحة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وللدول الأعضاء ليعرضوا فيها على الأفراد والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص تحديات مطروحة بهدف إيجاد حلول لها بطرق مبتكرة. وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إنشاء مختبرات للابتكار التكنولوجي وفي تبادل أفضل الممارسات. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي النهائي معلومات عن المزيد من التطورات.

## ٨ - التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

٢٩ - شددت اللجنة الاستشارية مراراً على أهمية التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي النهائي مزيداً من المعلومات عن المبادرات الجارية، وعن التعاون والتنسيق فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن الترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف واستردادها.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - ترد في الفقرة ٩٧ من تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الخامس الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بمراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.